منطقة عربية قابلة للنفاذ الرقمي 2025:
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للجميع

29 - 30 ابريل/نيسان
عمَّان، الاردن

وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي – فلسطين
تقديم: رانية جابر نصر

وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي
Ministry of Telecommunications & Digital Economy

الاعتبارات الاقليمية

❖ الاستراتيجيات والسياسات والمبادرات العربية الخاصة بالنفاذية الرقمية والتحول الرقمي

الانسجام والتكامل مع المحيط العربي والمساهمة الفاعلة في التنمية الرقمية إقليميا بهدف رصد واقع التنمية الرقمية في المنطقة العربية وتعظيم الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتسريع تحقيق التنمية الرقمية المستدامة والشاملة.

- تقارير الاستعراضات الوطنية للتنمية الرقمية
- الاجندة الرقمية العربية
- التقرير العربي للتنمية الرقمية
- الاستراتيجية العربية للذكاء الاصطناعي

الشركاء الاستراتيجيون (الدعم الفني)

- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (ESCWA)
- الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)
- جامعة الدول العربية

فلسطين على طريق التنمية الرقمية

- **البرنامج الوطني للتنمية والتطوير 2025-2026**
- الاستراتيجية القطاعية لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
- **اجندة فلسطين الرقمية 2030**
- **خارطة طريق التحول الرقمي 2024 - 2030**
- قانون الاتصالات (يشمل هيئة تنظيم قطاع الاتصالات)
- قانون المعاملات الالكترونية والتوقيع الالكتروني
- السياسة الوطنية للتحول الرقمي
- سياسة أمن المعلومات ونظام إدارة أمن المعلومات
- سياسة البيانات المفتوحة (معتمد من مجلس الوزراء)
- الذكاء الاصطناعي: سياسة واستراتيجية وميثاق أخلاقي (معتمدة من مجلس الوزراء)
- سياسة النفاذية الرقمية / استراتيجية الأمن السيبراني (قيد الاعتماد)
- قيد الإصدار: قانون بريد عصري يحمي الملكية الفكرية ويفتح افاق الابداع في عمليات التوصيل
- قيد الإصدار: قانون التجارة الالكترونية بالشراكة مع وزارة الاقتصاد الوطني
- قيد الإصدار: قانون حماية البيانات الشخصية

- سياسة الذكاء الاصطناعي (2021)
- إعداد استراتيجية الذكاء الاصطناعي (2022)
- تقييم الوضع الراهن وتطوير تقارير التنمية الرقمية (2022)
- تطويراجندة فلسطين الرقمية 2030 (2023-2022)
- تطوير القدرات في البيانات المفتوحة (2022)
- مراجعة وتطوير سياسة البيانات المفتوحة (2022)
- اعداد استراتيجية الامن السيبراني (2023-2022)
- **اعداد سياسة النفاذية الرقمية (2023-2022)**

الشراكة مع الاسكوا (ESCWA)

المنطلقات الأساسية

الالتزام بالاتفاقيات الدولية، وعلى رأسها:

- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة *(المادة 9)*.
- أهداف التنمية المستدامة، خاصة:
  - **الهدف 10:** الحد من أوجه عدم المساواة.
  - **الهدف 16:** مؤسسات فعالة وشاملة.
- **رؤية فلسطين 2030 في التحول الرقمي الدامج الذي لا يترك أحدًا خلف الركب.**
- **ضمان النفاذ المتكافئ إلى الخدمات والمنصات الرقمية الحكومية لجميع فئات المجتمع**، بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة وكبار السن.
- **الاستفادة من الأدوات والمعايير الإقليمية والدولية**، وبالأخص أدوات **الإسكوا ضمن مشروع ADIP** لتعزيز الشمول الرقمي.

التجربة الفلسطينية – نحو بيئة رقمية دامجة

السياسة الوطنية للنفاذية الرقمية في فلسطين (2023–2026):

- تم تطويرها بالشراكة مع **الإسكوا** وأصحاب العلاقة من الوزارات والمجتمع المدني.
- تستند إلى **اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة – المادة 9**، ومعيار **WCAG 2.1 – مستوى AA.**

الأهداف الرئيسية:

- ضمان النفاذ العادل إلى **الخدمات والمنصات الرقمية الحكومية**.
- تعزيز **الالتزام المؤسسي** في القطاعين العام والخاص بمعايير النفاذية.
- **دمج الأشخاص ذوي الإعاقة** في جميع مراحل تصميم وتنفيذ السياسات الرقمية.

✓ **استخدام الأدوات التي وضعتها الإسكوا في مشروع المنصة العربية للشمول الرقمي (ADIP)** لدعم تنفيذ السياسة وتوحيد المعايير على المستوى الإقليمي.

تُعدّ السياسة الوطنية للنفاذية الرقمية في فلسطين إطاراً توجيهياً ينص على التزام الوزارات والمؤسسات والشركات بتوفير خدماتها الرقمية بطريقة تتوافق مع المعايير الدولية التقنية للنفاذية الرقمية، وذلك لتمكين جميع الأفراد، بمن فيهم الأشخاص ذوي الإعاقة، من الوصول إلى المواقع الالكترونية والخدمات والمنصات والتطبيقات الرقمية وقواعد البيانات المختلفة بسهولة ويسر.

النفاذية الرقمية في فلسطين

- **الرؤية**

بيئة رقمية شاملة ودامجة لجميع فئات المجتمع توفر النفاذية المتكافئة للخدمات للجميع وخاصة للأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن مع الأخذ بالحسبان المناطق النائية والمهمّشة والفقيرة والمناطق المسيطر عليها من قبل الاحتلال.

- **الأهداف**

تهدف السياسة الوطنية للنفاذية الرقمية إلى تنظيم وتنفيذ وإدارة عملية التحوّل إلى النفاذية الرقمية لدى مزوّدي ومطوّري الخدمات العامة من القطاع الحكومي وقطاع الاتصالات، والقطاعات المقدّمة للخدمة العامة (مثل الصحة، التعليم، التجارة الإلكترونية، وأنظمة المدفوعات التجارية)، وشركات القطاع الخاص التي تعمل في مجال الخدمة العامة أو تعمل في صناعة ونشر مختلف أنواع المحتوى الرقمي. يتضمن ذلك:

1. بدء مؤسسات القطاع العام بتحويل خدماتها الرقمية المقدّمة حالياً إلى خدمات معزّزة بالنفاذية الرقمية.
2. استمرار تطوير المؤسسات العامة لخدماتها في مختلف القطاعات بما يتواءم مع متطلبات النفاذية.
3. مطالبة وتشجيع مزوّدي خدمات الاتصالات بتوفير الخدمات المعزّزة بتقنيات النفاذية الرقمية والمخصّصة للأشخاص ذوي الإعاقة، وتطوير واجهات الخدمات الرقمية لتلك الشركات بما يتوافق مع معايير النفاذية الرقمية.
4. بدء القطاع المصرفي العام والخاص باتخاذ جميع التدابير وتنفيذ تضمين النفاذية الرقمية في خدماته الرقمية.
5. تحديث النظام الإحصائي من خلال تطبيق المعايير العالمية بما يضمن النفاذية الرقمية وسهولة الاستخدام والوصول إلى البيانات.
6. تحديد آليات الإنفاذ والرقابة على عمليات التنفيذ والتوافق مع متطلبات النفاذية الرقمية.
7. تعزيز إلمام أصحاب العلاقة، بما في ذلك الهيئات الحكومية والمنظّمات الأهلية المختصة ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة.

محاور العمل

بناءً على تحليل مواطن القوة والضعف والفرص والتحديات، وتحليل الفجوة بين الواقع الحالي ، تمّ تحديد محاور العمل الأساسية للسياسة:

- **محور المعايير والإرشادات الفنية للنفاذية الرقمية:** ويهدف إلى تطوير المعايير الوطنية والمواصفات اللازمة لتحقيق النفاذية الرقمية في الخدمات والمواقع الالكترونية والمنصات والتطبيقات الرقمية.

- **محور نفاذية الخدمات الرقمية والمحتوى الرقمي:** ويهدف إلى توفير المواقع الالكترونية والخدمات الرقمية العامة (المقدّمة من القطاع العام أو الخاص) بطريقة قابلة للنفاذ من قبل جميع الأفراد بما فيهم الأشخاص ذوي الإعاقة، وإلى تطوير الأدوات المتخصصة اللازمة لذلك.

- **محور الالتزام والتوعية والتدريب وتوفير المهارات والخبرات الوطنية:** ويهدف إلى رفع الوعي بأهمية النفاذية الرقمية، وبناء القدرات الوطنية اللازمة لتطوير حلول النفاذية الرقمية، وإلى تتبع مدى الالتزام بتطبيق معايير النفاذية الرقمية على المستوى الوطني.

- **محور البحث والتطوير والابتكار:** يهدف إلى توجيه أنشطة البحث والتطوير والابتكار لتوفير الحلول المناسبة لتطبيق النفاذية الرقمية في مختلف القطاعات.

- **محور التعاون الإقليمي والدولي:** ويهدف هذا المحور إلى تضمين النفاذية الرقمية في مجالات التعاون مع المنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية، والاستفادة من الفرص المتاحة عربياً ودولياً لتبادل الخبرات والاستفادة من التجارب.

ولتحقيق هذه المحاور، وبعد المشاورات مع كافة المعنيين، تمّ اقتراح مجموعة من التوجهات أو المبادرات الواجب إطلاقها في مرحلة تنفيذ السياسة.

محاور العمل

- **محور المعايير والارشادات الفنية للنفاذية الرقمية**

التوجه/المبادرة	الجهة المقترِحة والمشارِكة
- تطوير معايير وطنية للنفاذية الرقمية تتوافق مع المعايير الدولية. - إعداد المواصفات القياسية والإرشادات الفنية للبرمجيات بما يناسب متطلبات النفاذية الرقمية.	- وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات - مؤسسة المواصفات والمقاييس
- توفير دليل يحدّد البنود الواجب مراعاتها عند أتمتة خدمات الموظفين العموميين.	ديوان الموظفين العام
- تحديث النظام الإحصائي من خلال تطبيق المعايير العالمية بما يضمن النفاذية الرقمية وسهولة الاستخدام والوصول إلى البيانات من جميع الأفراد.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
- إدراج المعايير والإرشادات الفنية ضمن توجه شركات الاتصالات.	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالتعاون مع شركة الاتصالات الفلسطينية
- تضمين معايير النفاذية الرقمية في مواصفات الخدمات والتجهيزات التي يتم شراؤها في الجهات الحكومية.	- الأمانة العامة - مؤسسة المواصفات والمقاييس

▪ محور نفاذية الخدمات الرقمية والمحتوى الرقمي

التوجه/المبادرة	الجهة المقترِحة والمشارِكة
- إدراج النفاذية الرقمية ضمن خطط تطوير المواقع الالكترونية للجهات الحكومية. - إدراج النفاذية الرقمية ضمن أي شروط مرجعية لبناء المواقع الالكترونية للجهات الحكومية. - تضمين المواقع الالكترونية الحكومية للبيانات المفتوحة بطريقة قابلة للنفاذ من الجميع وخاصة الأشخاص ذوي الإعاقة. - توفير أدوات لتقييم النفاذية الرقمية. - العمل على توفير لوحة قيادة dashboard لأصحاب القرار في الوزارات المختلفة للاطلاع على مدى تنفيذ هذه السياسة والخروج بقرارات تشجيعية للالتزام بتنفيذها من قبل أصحاب العلاقة.	- وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات - كافة الجهات الوطنية
- اعتماد أدوات موحّدة لتمكين الوصول إلى خدمات الموظفين من جميع الأفراد وتحقيق النفاذية الرقمية.	ديوان الموظفين العام
- تشجيع القطاع الخاص للتحوّل الرقمي وتضمين معايير النفاذية الرقمية في الخدمات المقدمة للأفراد. - تطوير حوافز معينة لتشجيع المؤسسات للتحوّل الرقمي.	وزارة الاقتصاد، هيئة تشجيع الاستثمار
- تطبيق النفاذية الرقمية في كافة المصارف العامة والخاصة (الصرافات الآلية) واتخاذ التدابير التيسيرية المختلفة لإمكانية وصول واستخدام الأشخاص ذوي الإعاقة للخدمات الرقمية المختلفة. - مراعاة متطلبات النفاذية الرقمية في تطبيقات التكنولوجيا المالية Fintech لتلبية احتياجات كافة الأفراد من الشباب وكبار السن وذوي الإعاقة.	سلطة النقد الفلسطينية

التوجه/المبادرة	الجهة المقترِحة والمشارِكة
- تمكين الأفراد ذوي الإعاقة من استخدام خدمات مراكز الاتصال بجعلها قابلة للنفاذ رقمياً. - الاستثمار بالوقت والجهد والمال في مجال التطوير و الابتكار في النفاذية الرقمية. - تطوير الخدمات المقدّمة عبر تطبيقات الهواتف النقّالة بحيث تراعي متطلبات النفاذية الرقمية.	شركة الاتصالات الفلسطينية بالتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
- تشجيع جميع الأفراد، بما فيهم الأشخاص ذوي الإعاقة، على التعامل مع الخدمات الالكترونية الحكومية القابلة للنفاذ رقمياً (مثلاً إعطاء حوافز وعروضات للأشخاص الذين يتعاملون من خلال التطبيقات).	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالتعاون مع شركة الاتصالات الفلسطينية ومزودي خدمات الانترنت
- تسخير التكنولوجيا الرقمية لخدمة كافة أنواع الإعاقة سواء أكانت الإعاقة حركية أو بصرية أو سمعية أ و إدراكية، بحيث يجري تطوير التطبيقات الرقمية بما يتناسب مع مختلف الإعاقات.	- وزارة الصحة - كافة الجهات الوطنية

▪ محور الالتزام والتوعية والتدريب وتوفير المهارات والخبرات الوطنية

التوجه/المبادرة	الجهة المقترِحة والمشارِكة
- توفير تدريب متخصص وتشكيل فرق في المؤسسات حول النفاذية الرقمية . - اعتماد شعارات و إعلانات موحّدة للتوعية ونشرها بكافة وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي. - تدريب وتأهيل الكادر البشري حول تطبيق النفاذية الرقمية . - نشر الثقافة ورفع الوعي حول أهمية النفاذية الرقمية وإجراء ورشات عمل للتوعية تضم الوزارات ذات الصلة والمجتمع المحلي والقطاع الخاص والوسط الأكاديمي. - تسليط الضوء على دراسات وأمثلة عن النفاذية الرقمية الناجحة .	- وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات - هيئة تنظيم قطاع الاتصالات بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية - كافة الجهات الوطنية
- بناء القدرات الفنية وعقد ورشات عمل ودورات تدريبية في الجامعات الفلسطينية. - إدراج النفاذية الرقمية في المناهج التعليمية للطلاب في الجامعات - نشر ثقافة النفاذية الرقمية في التعليم المدرسي والتعليم المستمر والتعليم العالي.	-وزارة التربية والتعليم -وزارة التعليم العالي -الجامعات الفلسطينية -مؤسسات التعليم المستمر -المدارس
- توفر بيان سياسة (policy statement) للنفاذية الرقمية، مُقرّ ومعمّم وتحديد المسؤوليات لتنفيذ هذه السياسة من قبل كل المؤسسات الحكومية. - إطلاق مبادرات عملياتية (operational) ومشاريع للتوعية والتقييم في مجال النفاذية الرقمية.	الأمانة العامة
- إجراء مسابقات وهاكاثون على المستوى المحلي لأفضل موقع إلكتروني حكومي وأفضل تطبيق على الهاتف النقال يلبي متطلبات النفاذية الرقمية. - حثّ الحاضنات والمسرّعات على احتضان المشاريع الداعمة للنفاذية الرقمية. - توجيه مشاريع التخرج والمشاريع البحثية في الجامعات نحو قضايا النفاذية الرقمية.	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالشراكة مع المجتمع المحلي والقطاع الأكاديمي واتحاد المعاقين والمجلس الأعلى للإبداع والتميز

التوجه/المبادرة	الجهة المقترِحة والمشارِكة
- تضمين البرامج التلفزية والإذاعية متطلبات النفاذية الرقمية	وزارة الإعلام
- إتاحة المعلومات للجمهور بصيغة رقمية يسهل النفاذ إليها مع مراعاة المدخلات والمعلومات المستمدة من الأشخاص ذوي الإعاقة وممثليهم من المؤسسات المختصة.	هيئة تنظيم قطاع الاتصالات بالتعاون مع وزارة الاتصالات ووزارة التنمية الاجتماعية والمشغلين ومزوّدي الخدمات المعنيين
- توفير الدعم اللازم للمشتركين ذوي الإعاقة والإلمام بجميع ميزات النفاذية الرقمية المخصصة لهؤلاء العملاء، وتدريب الموظفين حول استخدام التجهيزات المساعدة والتعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة	مزوّدو مجان مراكز الاستعلامات
- تدريب الموظفين في مراكز تقديم الخدمات العامة بصورة دورية حول أسس التعامل مع العملاء من الأشخاص ذوي الإعاقة. ومن الضروري أن يشمل هذا التدريب معلومات حول الثقافة واللغات والمعايير المجتمعية للأشخاص ذوي الاعاقة، ومبادئ النفاذية الرقمية والإتاحة والحلول ومصادر المعلومات.	مركز الإبداع التكنولوجي في وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
- الاختبار بانتظام للنفاذية الرقمية ومعالجة أي مشكلات يتم العثور عليها.	- وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

- **محور البحث والتطوير والابتكار**

التوجه/المبادرة	الجهة المقترِحة والمشارِكة
- إجراء الأبحاث حول النفاذية الرقمية والتصميم الشامل ونشر نتائجها . - دراسة المتطلبات التقنية للأشخاص ذوي الإعاقة في استخدام التكنولوجيا. - تطوير وتقييم حلول وتقنيات النفاذية الرقمية . - التعاون مع خبراء النفاذية الرقمية ومنظمات الإعاقة وشركاء الصناعة . - دمج اعتبارات النفاذية الرقمية في مقترحات المنح والمشاريع البحثية . - تعزيز أهمية النفاذية الرقمية في المجتمعات البحثية والأكاديمية والمهنية .	وزارة التعليم العالي بالتعاون مع مؤسسة المواصفات والمقاييس والجامعات الفلسطينية لتشجيع المشاريع وأوراق البحث للطلاب والأكاديميين
- تشجيع براءات الاختراع والابتكار في مجالات النفاذية الرقمية.	وزارة الاقتصاد الوطني
- وضع خطط لتشجيع الاهتمام بموضوع النفاذية الرقمية في الأقسام المعنية بالبحث والتطوير.	شركة الاتصالات الفلسطينية وكافة المؤسسات الوطنية
- تدريب الأشخاص ذوي الإعاقة على استخدام التكنولوجيا الرقمية بشكل دوري ومتابعتها مع جهة الاختصاص في وزارة الصحة. - تطوير المحتوى الالكتروني الطبي وتطبيقات الهواتف النقّالة المتعلقة بالصحة لتسهيل النفاذية الرقمية للأشخاص ذوي الإعاقة.	وزارة الصحة بالتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

▪ محور التعاون الإقليمي والدولي

التوجه/المبادرة	الجهة المقترِحة والمشارِكة
- إدراج النفاذية الرقمية ضمن جدول أعمال الاجتماعات للمجموعات الإقليمية والدولية. - إدراج النفاذية الرقمية ضمن احتياجات الوزارة ضمن مشاريع التعاون الدولي. - الشراكة مع منظمات الإعاقة لتعزيز النفاذية الرقمية.	- وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات - وزارة العمل - منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة وزارة الصحة
- المشاركة في الأنشطة المتعلقة بإرشادات النفاذ إلى محتوى الوب (WCAG). - الاشتراك بالرابطة الدولية لمتخصصي النفاذية (IAAP) وهي منظمة مهنية توفر التدريب والموارد والشهادات لمتخصصي النفاذية. - الاشتراك بالمبادرة العالمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الشاملة (G3ict) وهي منظمة عالمية تعزز النفاذية للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال التعاون الدولي وتطوير السياسات والمعايير والمبادئ التوجيهية. - المشاركة في المنتدى الأوروبي للإعاقة (EDF) وهي منظمة أوروبية تعمل على تعزيز الحقوق والمشاركة الكاملة للأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع، بما في ذلك في العالم الرقمي. - المشاركة في معايير النفاذ ية الرقمية التي طورتها المنظمات الدولية مثل اتحاد شبكة الوب العالمية (World Wide Web Consortium W3C) والمنظمة الدولية للتوحيد القياسي (ISO) وتنبي المواصفة ذات العلاقة (40500). - المشاركة في أنشطة المنظمة ATC المتعلقة بتعزيز النفاذية الرقمية من خلال التعليم والتدريب والتوعية.	- وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات - وزارة التعليم العالي - وزارة الصحة - مؤسسة المواصفات والمقاييس

التوجه/المبادرة	الجهة المقترِحة والمشارِكة
- المشاركة بالمؤتمرات الخاصة بال منظمات الاقليمية والدولية في مختلف التخصصات المرتبطة بالنفاذية الرقمية وخاصة الاسكوا والاتحاد الدولي للاتصالات ITU. - الاطلاع على تجارب الشركات العاملة في المنطقة العربية في مجال النفاذية الرقمية	- وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات - الجامعات - شركة الاتصالات الفلسطينية -مزودي خدمات الانترنت
- المشاركة في المؤتمرات الإقليمية والدولية المتخصصة بالنفاذية الرقمية في القطاعات الصحية.	- وزارة الصحة - وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

الية الحوكمة

التنسيق مع اللجنة الوطنية العليا لتطبيق أجندة فلسطين الرقمية من أجل التقييم المرحلي ومراجعة السياسة؛

تتولى وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الإشراف على حسن التنفيذ والالتزام بالإطار الزمني للسياسة الوطنية للنفاذية الرقمية والمبادرات والأنشطة المقترحة ضمن المحاور وتعديلاتها من خلال المنسق المعين من وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات؛ وذلك بالتنسيق مع هيئة تنظيم قطاع الاتصالات، وزارة الصحة ووزارة التنمية الاجتماعية كونها قائد الحماية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة في فلسطين؛

تتولى هيئة تنظيم قطاع الاتصالات تنفيذ السياسة الوطنية للنفاذية الرقمية في فلسطين.

تتابع الأمانة العامة جودة الخدمات المقدّمة من جميع الوزارات لتتضمن معايير النفاذية الرقمية.

تحدد نقطة اتصال في الوزارة / المؤسسة ويكون هو الشخص المسؤول عن تنفيذ المهام والمبادرات المنوطة به ضمن المؤسسة في مجال تحقيق النفاذية الرقمية؛

الإطار الزمني للسياسة الوطنية للنفاذية الرقمية

يجري خلالها تطبيق النفاذية الرقمية على ما يلي:

المرحلة الاوى
العام الاول بعد اقرار السياسة

- جميع صفحات الوب الرئيسية الحكومية (كحدٍ أدنى الصفحة الرئيسية) والصفحات الرئيسية المشار إليها من قبل صفحات الوب الحكومية (المحتوى المقدّم من طرف ثالث) وتطبيقات الهواتف النقّالة (كحدٍ أدنى الصفحة الرئيسية) والمنشورة إلكترونياً.
- جميع صفحات الوب الجديدة وتطبيقات الهواتف النقّالة والتي سيجري تطويرها خلال فترة عام من اعتماد السياسة.

المرحلة الثانية
العام الثاني بعد اقرار السياسة

- تتضمن استكمال نفاذية الصفحات الداخلية للمواقع الحكومية والتطبيقات الحكومية من خلال الهواتف النقّالة.

المرحلة الثالثة
العام الثالث بعد اقرار السياسة

يجري خلالها تطبيق النفاذية الرقمية على كامل الصفحات المرتبطة بمواقع الوب الحكومية وتطبيقات الهواتف النقّالة ذات الصلة.

توصيات استراتيجية لتعزيز النفاذية الرقمية عربيًا

- **تطوير أو اعتماد سياسة وطنية للنفاذية الرقمية** في كل دولة عربية، بالشراكة مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والمجتمع المدني.
- **الاستفادة من الأدوات والمعايير الإقليمية والدولية**، وبالأخص أدوات **الإسكوا ضمن مشروع ADIP** لتعزيز الشمول الرقمي.
- **تعميم استخدام معيار WCAG 2.1** في تصميم وتقييم المواقع والخدمات الرقمية.
- **إدراج النفاذية الرقمية في شروط العطاءات والشراء العام** للمشاريع الرقمية الحكومية.
- **تأسيس وحدات متخصصة بالنفاذية الرقمية** داخل الوزارات والهيئات التنظيمية.
- **تشجيع الانضمام إلى مبادرات إقليمية مثل ADIP** وتبادل التجارب الناجحة بين الدول.
- **تحفيز القطاع الخاص** لتطوير حلول رقمية دامجة عبر حوافز وسياسات موجهة.
- **دمج النفاذية الرقمية في التعليم العالي** وبرامج التدريب وبناء القدرات الوطنية.

نشكركم لحسن استماعكم

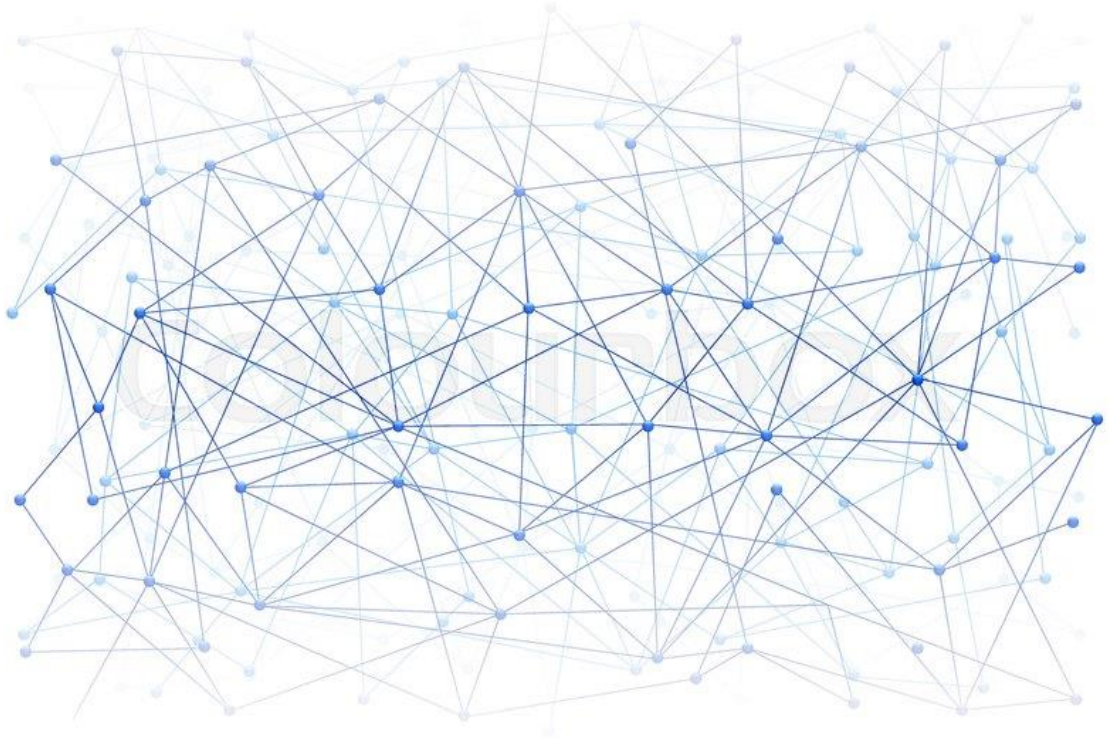

فلسطين

وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي

Ministry of Telecommunications & Digital Economy